

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

28/54 - تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، من دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو بسبب أي وضع آخر،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يلاحظ أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ يسلم بأن توطيد التعاون الدولي، في سياق التعاون التقني وبناء القدرات، مسألة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها بفعالية، وهو ما ينبغي أن يقوم على مبادئ التعاون والحوار الحقيقي، وأن يهدف إلى تمكين قدرة الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لما فيه مصلحة كل البشر،

وإذ يضع في اعتباره ولاية مجلس حقوق الإنسان، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، المتمثلة في النهوض بالخدمات الاستشارية، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، على أن يجري توفيرها بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، ويضع في اعتباره الأحكام التي ترد في قرار المجلس 1/5 و2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007، وقراره 21/16 المؤرخ 25 آذار/مارس 2011، والتي تهدف إلى تمكين المجلس من الوفاء بهذه الولاية،



وإن يشير إلى جميع قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، وبشأن تعزيز صندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وبشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن يشير أيضاً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الذي رأى فيه المجلس أن الوفاء بالالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان سيستفيد من المتابعة الموسعة والمؤسسية على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، بالقيام على سبيل المثال بإنشاء أو تمكين الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وأن هذه الآليات تيسر اتباع نهج متكامل وتشاركي لتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان،

وإن يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وإن يشير إلى أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 17 المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان،

وإن يلاحظ مساهمة الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل، في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030، بما يتماشى مع التزامات الدول وتعهداتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ودور التعاون التقني وبناء القدرات في هذا الصدد،

وإن يسلم بأهمية زيادة الدعم الدولي من أجل تنفيذ أنشطة فعالة ومحددة الأهداف لبناء القدرات في البلدان النامية بغية دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة،

وإن يشدد على أهمية أن تعتمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كل في إطار ولايته، إلى إدراج التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في صلب أعمالها وبرامجها،

وإن يعترف بدور وتأثير أنشطة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية، وبمساهمة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، ومنظمات المجتمع المدني، في تزويد الدول بالدعم والمساعدة التقنيين بناءً على احتياجات الدول المعنية وطلباتها، وبدعم البرلمانات الوطنية لوفاء الدول بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان، فضلاً عن تعهداتها والتزاماتها الطوعية، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة،

وإن يكرر تأكيد أن إحدى مسؤوليات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هي تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، بناءً على طلب الدولة المعنية، بهدف دعم الأعمال والبرامج التي تنفذ في ميدان حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وفقاً لولاية المفوضية السامية،

وإن يعرب عن تقديره للدور الهام الذي يؤديه كل من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وصندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، وصندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في مساعدة الدول على تطوير قدراتها الوطنية كي تتمكن من

النهوض بالتنفيذ الفعلي لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وللتوصيات التي قبلتها في سياق الاستعراض الدوري الشامل،

وإن يحيط علماً بأن عدة دول قد استخدمت صناديق الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان من أجل الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وإن يشدد على ضرورة مواصلة إبراز مكانة هذه الصناديق وتيسير سبل طلب مساعدتها، وتوطيد الجهود لزيادة تكاملها،

وإن يحيط علماً مع التقدير بإسهامات مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ومجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل من خلال التقارير التي يقدمانها سنوياً إلى مجلس حقوق الإنسان، وبالأخص عن العنصرين المتعلقين بالتعاون التقني وبتحديد أفضل الممارسات،

وإن يُثمن ويشجع المبادرات الجديدة والقائمة الرامية إلى توفير الدعم من أجل التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف والدولي، بما في ذلك الحوارات الثنائية بشأن حقوق الإنسان، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان فضلاً عن تعهداتها والتزاماتها الطوعية، وإن يشدد على ضرورة عمل الدول وجميع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة بطريقة متكاملة بعضها مع بعض في توفير التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان،

وإن يؤكد ضرورة التوعية بأهمية التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن يعجل بتنفيذ الأنشطة المضطّعة بها في هذا المجال، بغية تحسين حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويؤكد أيضاً ضرورة الحفاظ على روح التعاون البناء وعدم التسييس،

وإن يؤكد من جديد أن الاستعراض الدوري الشامل آلية تعاونية وعملية تقودها الدول، تشارك فيها الدولة المعنية مشاركة كاملة، وتراعى فيها احتياجاتها في مجال بناء القدرات، وفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60 وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5،

وإن يرحب بمشاركة الدول بنسبة 100 في المائة في الاستعراض الدوري الشامل منذ بدايته، وبالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها،

1- يشدد على أن المناقشة العامة في إطار البند 10 من جدول الأعمال هي منبر أساسي لأعضاء مجلس حقوق الإنسان والمراقبين فيه لتبادل صريح للرؤى ووجهات النظر والبيانات الملموسة بشأن الخبرات والتحديات والتقدم والإنجازات، فضلاً عن معلومات عن المساعدة اللازمة، فيما يتعلق بالنهوض بفعالية التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، ويشدد على أن هذا التعاون التقني ينبغي أن يظل ممارسة شاملة للجميع تُشرك وتضم جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما فيها الوكالات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات النسائية وأصحاب الحقوق؛

2- يكرر تأكيد أن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن تستمر على أساس التشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، وأن تراعي طلباتها واحتياجاتها وأولوياتها، فضلاً عن سياقاتها الوطنية، وأن تضع في الاعتبار أن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وأن تهدف إلى إحداث تأثير ملموس على جميع المستويات على أرض الواقع؛

- 3- يُؤكد ضرورة توطيد التعاون والحوار على المستويات الدولي والإقليمي والثنائي دعماً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بغية تحقيق نتائج مستدامة، ويشجع الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان على تقاسم الخبرات وتبادل الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما فيها الحقوق المتصلة بتمكين جميع النساء والفتيات، والعمل في الوقت ذاته مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الحقوق؛
- 4- يُؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الدول على مواصلة تقديم تبرعات إلى هذه الصناديق وكذلك إلى برنامج المساعدة التقنية وبناء القدرات التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لكفالة أن تكون المفوضية السامية في وضع يمكنها من الاستجابة لطلبات المساعدة المحددة في نداءاتها السنوية، ويشجع الصناديق والمفوضية السامية على مواصلة زيادة كفاءة وشفافية أنشطتهما؛
- 5- يُؤكد أن عملية الاستعراض الدوري الشامل قناة لبدء حوار بناء وشامل للجميع بشأن حقوق الإنسان واستكشاف سبل التعاون التقني مع الدول موضوع الاستعراض، وأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة والتعهدات والالتزامات المقدمة في إطاره يمكن أن تشكل منبراً لتطوير وتوطيد التعاون التقني وزيادة الشراكات بين الدول ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل دعم وفاء الدول بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- 6- يرحب بالمساهمات المقدمة من الدول في عملية متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها في الدول موضوع الاستعراض، ويشجع جميع الدول على المساهمة في متابعة الدول موضوع الاستعراض لهذه التوصيات وتنفيذها بوسائل منها الإبلاغ عن أفضل الممارسات وتبادل التجارب والخبرات وعرض المساعدة التقنية بناءً على طلبات الدول المعنية وموافقتها؛
- 7- يشجع الدول أيضاً على النظر في عرض المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات والخبرات حيثما أمكنها ذلك، والإسهام في تنفيذ التوصيات التي قدمتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل وقبلتها الدول موضوع الاستعراض بناءً على طلبات الدول المعنية وموافقتها؛
- 8- يرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز ودعم تنفيذ الدول توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ويدعو المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم الجيد في الوقت المناسب لتلبية طلبات الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل وإلى إعداد تقاريرها الوطنية للاستعراض، ويشجع على زيادة التنسيق في هذا الصدد؛
- 9- يسلم بأن المؤسسات الوطنية القائمة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني يمكن أن يضطلعوا بدور هام في دعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة وإعداد التقارير الوطنية للاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم يشجع الدول ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم المساعدة التقنية لهذه الجهات الفاعلة وبناء قدراتها والتعاون معها في هاتين العمليتين؛
- 10- يشجع الدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية على النظر في أن تطلبها من المفوضية السامية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وبتعهداتها والتزاماتها الطوعية، بما في ذلك التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويشجع بقوة المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة المعنية على الاستجابة لهذه الطلبات وتقديم معلومات، بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، عن الدعم التقني المتاح للدول والمقدم إليها؛

11- تؤكد أهمية زيادة تنسيق الجهود التي تبذلها المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال التعاون التقني وبناء القدرات، ويشجع على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بانتظام بين المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والدول المعنية بشأن ما يُبذل على الصعيد الوطني من جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

12- يشجع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على الاستمرار، في سياق تحاورهم مع الدول، في تقاسم المعلومات والمعارف المتعلقة بأفضل الممارسات وإمكانية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما يشمل، حسب مقتضى الحال وفي حدود ولاية كل منهم، ما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛

13- يرحب بعقد اجتماع فترة ما بين الدورات وإجراء الحوار التفاعلي المعزز بشأن التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/51 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حيث أكد المشاركون أهمية مهمة المجلس هذه، وفكروا في الإنجازات التي تحققت والعقبات التي ووجهت، وشددوا على ضرورة توفير التمويل الكافي للاضطلاع بعمل المجلس، وناقشوا أيضاً سبل المضي قدماً في تحسين التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، بطرق منها زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والنهوض بإعمال جميع حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>؛

14- يطلب إلى المفوضية السامية أن تنشئ وتتعهد، بواسطة قدرات إضافية مخصصة، مستودعاً إلكترونياً لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من خلال مساهمات طوعية تقدمها الدول، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، بموافقة الدول المعنية، وأن تُطلع مجلس حقوق الإنسان، اعتباراً من دورته السادسة والخمسين بموجب التقرير السنوي عن التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، على المعلومات المجمعة في المستودع سنوياً، داعياً الجهات صاحبة المصلحة التي تتبّع ممارسات جيدة في المجالات المذكورة أعلاه إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول المعنية بناءً على طلبها وموافقتها في شكل دعم الأقران؛

15- يسلم بأن المستودع المذكور أعلاه يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات القائمة والمحتملة والموارد الموجودة التي يمكن أن تستفيد منها الدول المعنية وفي إبراز صورتها، فضلاً عن الحاجة إلى بناء أوجه تآزر مع قواعد البيانات الأخرى ذات الصلة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، قطب معرفي افتراضي للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة؛

16- يعترف بالفائدة المحتملة لتوسيع المستودع المذكور أعلاه ليشمل وظيفة التوفيق لزيادة تنسيق جهود التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة؛

17- يقرر، وفقاً للفقرتين 3 و4 من قرار مجلس حقوق الإنسان 18/18 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2011، أن يكون موضوع حلقة النقاش المواضيعية السنوية في إطار البند 10 من جدول الأعمال، المزمع عقدها أثناء دورته السادسة والخمسين، هو "زيادة التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل"؛

18- يطلب إلى المفوضية السامية أن تُعدّ تقريراً يُقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين ليكون أساساً لحلقة النقاش بشأن زيادة التنسيق بين الدول والمفوضية والجهات الأخرى

صاحبة المصلحة لدعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال التعاون التقني؛

19- يهيب بالدول أن تقي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ويهيب أيضاً بالدول والهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة والمجتمع المدني، أن تستفيد من الأفكار والمسائل المثارة في حلقة النقاش من أجل زيادة كفاءة وفعالية جهود التعاون التقني وبناء القدرات واتساق السياسات المتعلقة بهما، وبناء شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، في متابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإسهاماً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجلسة 48

12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[اعتُمد بدون تصويت].